# التربية والمناهج ودورهم في التغيُّير الإجتماعي والثقافي

أستاذ مشارك دكتور. الرشيد حبوب محمد الحسين أ.م.د. بانقا طه الزبير حسين

جامعة الخرطوم/ كلية التربية/ السودان

د. إبراهيم عثمان حسن عثمان

كلية التربية/ جامعة الخرطوم/ السودان ، كلية التربية/ جامعة حائل/ السعودية

# Education and curriculum and their role in social and cultural change

**Associate Professor Dr. Al-Rashed Al-Hussain Mohammed Al-Hussein Banna**
**Ass. Prof. Dr. Taha Al-Zubair Hussein**
**College of Education\ University of Khartoum\ Sudan**
banagataha@gmail.com
**Dr. Ibrahim Osman Hassan Osman**
**College of Education\ University of Khartoum\ Sudan**
**College of Education\ University of Hail\ Saudi Arabia**
Ibrahimosman20@gamil.com

**Abstract**

The study aimed to reach the answer to the main question: What is the role of education and Curiculm in social and cultural change? for that purpose, use the descriptive documentary method will be used and be based on collecting the required data by reviewing a great deal of the available educational literature on the topic of the study, beside analyzing various views and opinions of educational and social experts, thinkers and researchers on the topic under study, and hence, the data will be classified and analyzed in a way that helps in deducing the relevant answers to the study main question.

The study has finally reached the following main results: inculcating and developing values and attitudes in educational establishments generate effective and useful social and cultural change. The rapid and radical changes in modern life necessitate that educational establishment must be concerned with building individuals with comprehensive mentality in order to comprehend and function in real life. Creative thinking is the only way that fits realities of the society, and therefore can change it for the better. Asking for change doesn`t mean the denial of cultural heritage; it means its development and excellence by bridging the gaps there are, and this will not be possible except through striking equilibrium and balance between convention and modernization.

**Keywords:** Education, Curriculum, Change, Meeting, Culture.

**الملخص**

هدفت الدراسة للتوصل الي الإجابة عن السؤال الرئيس: ما دور التربية والمناهج في التغيير الاجتماعي والثقافي؟ لهذا الغرض استخدم المنهج الوصفي الوثائقي المعتمد على جمع البيانات من خلال مراجعة أكبر قدر من الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة، وتحليل آراء وأفكار الخبراء والمفكرين والباحثين التربويين والاجتماعيين حول الموضوع، ومن ثم تصنيف تلك البيانات وتحليلها والخروج منها بإجابات عن سؤال الدراسة الرئيس.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تأصيل وتنمية القيم والاتجاهات في المؤسسات التربوية، الذي يتستفيد من التغيير الاجتماعي والثقافي، إن التغيير الجذري السريع في الحياة العصرية يحتم على مؤسسات التربية تكوين الإنسان ذي العقلية الشاملة ليستوعب التغيير ويوظفه في واقع الحياة، لاستخدام التفكير الابداعي بدلاً عن التفكير التقليدي، والذي يستجيب للواقع ويغيره بما يتلاءم مع حياة الناس في واقع أخر أحسن وأفضل.

وطلب التغيير لا يعني التنكر للتراث الحضاري بل يعني تطويره وترقيته من خلال سد الثغرات الموجودة فيه، وهذا لا يتم إلا بالتكامل الواعي بين الاصالة والمعاصرة.

**الكلمات المفتاحية:** التربية، المناهج، التغيُّير، إجتماع، ثقافة.

**مقدمــة**

لعَله من نافلة الكلام والقول بأن التغير سمة ملازمة لحياة الفرد والجماعة عبر السنين والقرون التي خلت تنمو الثقافات البشرية وتتطور عبر الزمان، وإن اختلفت في وقع ونمط سرعة نموها وتطورها، كما أنها تتعقد حيناً بعد حين نتيجة لأسباب وعوامل مختلفة تتسم بالبطء والتعقيد، فمنها ماهو داخل في صميم الثقافة ومنها ما هو خارجها.

التغَير الإجتماعي والثقافي الذي يطرأ على حياة الجماعات، سريعاً كان أم بطيئاً هو الذي يمّيز المجتمعات كل المجتمعات في الأزمنة القديمة والحديثة على حد سواء، فالمجتمعات البشرية في كافة مناحي حياتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والدينية لقد تغيرت فيما يخص نمو العلوم فيها وظهور الفلسفات الأخرى والرؤى المختلفة في أشكال جديدة مختلفة، حتى الحروب التي نشبت في التاريخ إتخذت أشكالاً مختلفة،لقد تغيرت المجتمعات في عاداتها وتقاليدها وفي طريقة استمتاعها، وفي نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها، وفي آيدلوجياتها وفي محاولة التحكم في مصائرها وفي مقدراتها.

انطلاقاً من هذه الحقيقة، فالتربية يجب أن ينظر إليها باعتبارها عملية مهمة لإحداث التكيف والتناغم بين الفرد وبيئته الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها، البيئة التي تتسم بالتغير والتجديد المضطرد في جميع النواحي.

في ضوء هذه المعطيات، فإن عمليات التغير تقابل دائماً بحذر شديد في الدوائر والأوساط التربوية، ونسبة لأن السرعة والشمول من سمات التغيّير الرئيس في الزمن الراهن، فان معظم العلماء في كافة المجالات العلمية يؤكدون على حقيقة أنه لا ثبات أبدي أو سرمدي في الحياة الاجتماعية ثم إن من طبيعة التغيّر الانتشار السريع والتأثير في كافة جوانب الحياة الأخرى.

فعمليات التغير مهما كانت حدتها وقوتها لا تقابل دائماً بالقبول، بل بالعكس فقد تكون ردة الفعل من الجماعة أكثر رفضاً ومعارضة إلى درجة تصل فيها المواجهة والرفض إلى درجات من الصراع العنيف، ففي معظم الأحوال التي تعتريها حالات التغير ينشب الصراع وتحتدم المواجهة بين القديم والجديد من الأوضاع إلى أن تستقر الحالة الجديدة سواء أكانت معدّلة أو معاكسة للحالة الاجتماعية أو الثقافية القديمة.

في هذا الإطار تتمثل مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس: كيف يتسني للتربية – بمؤسساتها المختلفة – إحداث التغير الاجتماعي والثقافي الايجابي في المجتمع القائم الذي تخدمه؟

وفي إطار السعي لايجاد الإجابة الكافيه لهذا التساؤل فان الدراسة تهدف الي معالجة الموضوعات التالية:

١- مفهوم التغير الاجتماعي والثقافي.
٢- أنواع التغير الاجتماعي والثقافي.
٣- مراحل التغير الاجتماعي والثقافي.
٤- نظريات التغير الاجتماعي والثقافي.
٥- عوامل التغير الاجتماعي والثقافي.
٦- مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي.
٧- التربية ودورها في التغيير والتغير الاجتماعي والثقافي.
٨- المنهج ودوره في التغير الاجتماعي والثقافي.

**أهمية الدراسة:**

تكمن اهمية الدراسة في انها تحاول الربط بين عمليات التربية في مؤسساتها المختلفة ومايصاحبها من تغييرات اجتماعية وثقافية في المجتمع، باعتبار التربية عملية مهمة لإحداث التكيف والتناغم والتوازن بين الفرد وبيئته الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها.

**منهجية الدراسة:**

الدراسة ذات طبيعة نظرية تحليلية تقوم علي جمع البيانات من خلال الرجوع الي أكبر قدر من الأدبيات التربوية ذات الصلة بموضوع الدراسة مع التحليل لآراء الخبراء والمفكرين والباحثين التربويين والاجتماعيين حول الموضوع، ومن ثم تصنيف تلك المعلومات وتحليلها والخروج منها بإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس **ما مفهوم التغير الاجتماعي والثقافي:**

التغير الاجتماعي – أياً كانت قوته ومظاهره – ما هو سوى الاختلاف عن أنماط الحياة المقبولة سواء أكان هذا الاختلاف راجعاً إلى التغير في الظروف الجغرافية أو في الامكانيات الثقافية أو تكوين السكان أو في الآيديولوجية أو نتيجة الانتشار أو الاختراع داخل الجماعة. وبذلك يتضمن هذا التغير الاجتماعي كل ما يحقق حاجات الفرد في الجماعات، ويتضمن أيضاً طريقة الحياة والآيدلوجيات والعقائد الدينية والطرق المختلفة لتنظيم الحياة العائلية وطرق تربية الأطفال، والعلاقات المختلفة بين أفراد المجتمع وبينهم وبين غيرهم من الثقافات الأخرى، ويتضمن أيضاً الطرق الفنية لزراعة الأرض والصيد ولبناء المنازل وللمحافظة على المحاصيل المختلفة والانتفاع بالحيوانات، وطرق حماية الإنسان من المرض، ويتضمن التغير الاجتماعي أيضاً التغير في الآيدلوجيات، والآيدلوجية هي نظام المعتقدات والتقاليد والنظريات السائدة في المجتمع والتي لها علاقة بسلوك الأفراد فيه، ويتضمن (ذلك) أن التغيرات الاجتماعية قد تكون نتيجة لانتشار عوامل ثقافية من ثقافة أخرى، واختراع طرق جديدة للحياة من داخل الجماعه"[١].

التغير الثقافي من جهة أخرى، يتصل بالتغير الذي يطرأ على ثقافة المجتمع. فالثقافة هي كل ما صنعته يد الإنسان وعقله من أشياء ومن مظاهر في البيئة الاجتماعية، أي كل ما اخترعه الإنسان أو ما اكتشفه وكان له دور في العملية الاجتماعية[٢]. بهذا المعنى فان الثقافة تشمل اللغة والعادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية والمستويات والمفاهيم والأفكار إلى غير ذلك مما هو في البيئة الاجتماعية من صنع الإنسان.

كما أن الثقافة في أي مجتمع تأخذ معناها من طبيعة السلوك الذي يتعلمه الأفراد عن طريق التربية. إلى هذا المعنى رمى كلكهون Klukholn عندما عرّف الثقافة بأنها "وسائل الحياة المختلفة التي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ، السافر منها والمتضمن، العقلي واللاعقلي، التي توجد في وقت معين والتي تكون وسائل إرشاد توجه سلوك الأفراد الإنسانيين في المجتمع"[٣].

وفي حدود هذا المفهوم للثقافة، فالتغير الثقافي يعني أن الثقافة بكل عناصرها تتغير وتتحرك على شكل استجابات لحاجات الإنسان وإرادته، أما لعوامل داخلية كالإكتشافات والاختراعات أو سايكلوجية متصل بالشخصية الانسانية، أو لعوامل خارجيه تأخذ شكل الانتشار والارتشاح الثقافي المتمثل في تحرك عنصر مادي من مجتمع لآخر أو داخل المجتمع نفسه.

**أنواع التغيّر:**

هناك نوعان رئيسان من التغير وهما التغير الفجائي (التغير الثوري أو الطفره)، والتغير التدريجي (التطوري).

**١ – التغير الفجائي:**

هو ذلك النوع من التغيرات التي تحدث فجأة وبدون مقدمات، أو إرهاصات واضحة. في مجال السياسة مثلاً هو الشئ الذي ينعكس بصفة واضحة وجليه في تحولات سياسية كبرى مؤثرة. هذا النوع من التغيرات – إن كان اجتماعياً أو سياسياً– لاشك يؤدي إلى نتائج إيجابيه ملموسة أو نتائج سالبة يعتمد إلى حد كبير في حجم آثاره على طبيعة كل من المتغير والمغير.

في المقابل ينعكس هذا التغير على كافة مناحي التربية ومؤسساتها بما في ذلك مناهجها ومصطلحاتها وفلسفتها وأهدافها وطرائقها، الشئ الذي ينعكس بصفه واضحة في ميول واتجاهات النشء وتكوينهم العقلي والوجداني والعاطفي وغيره، كما يعتبر هذا

التغير السريع سمة من سمات الأمم المتقدمة والذي ينعكس في مظاهر حياتها الاجتماعية والفكرية والعلمية ومخترعاتها وابتكارها الحديثة، المجتمعات الأوربية والغربية يمكن اعتبارها مجتمعات تتقبل وتستوعب مثل هذه الأنماط السريعة من التغير.

**٢ – التغير التدريجي:**

هو ذلك النوع من التغير الاجتماعي الذي يستغرق حدوثه وقتاً أطول نسبياً، كما يظهر بصفة متدرجة، تنطبق ظاهرة التغير هذه على كل من النبات والحيوان بالإضافة إلى التغيرات في المظاهر الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال، الإنسان ينمو نمواً متدرجاً من الناحية الجسمية، العقلية، العاطفية والنفسية وغيرها.

يتسم التغير التدريجي بالبطء، الشديد الذي لا يمكن ملاحظته، كما هو الحال في التطور الحضاري للشعوب، كما أنه يتصف أيضاً بصفة المرحلية التي تدخل شك التراكمات الجزئية في مساحات زمنية طويلة، مما ينتج عنه تغير كمي ونوعي واضح.

**مراحل التغير:**

باستقراء التاريخ، يمكن الخروج بحقيقة مفادها أن التغيرات المختلفة التي طرأت على حياة الأمم والشعوب عبر العصور لم تظهر آثارها على نمط وطبيعة الحياة للجماعات إلا بعد أن مرت بمراحل عدة إختلفت في طولها وقصرها، وقوتها وضعفها ومن تلك المراحل يمر فيها التغير:

**١. مرحلة التحدي (مرحلة التشويش):**

تمثل هذه المرحلة مرحلة الرفض وعدم القبول بل محاولات القضاء على كل مظاهر التغير الجديدة ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة التشويش على صفة معينة يراد تغييرها في المجتمع، وكلما كان التغير الحاصل متصلاً بصفة من الصفات الثقافية المتأصلة والواقعة في نطاق العموميات الثقافية كانت المعارضة والمقاومة أشد وأقوى، وكلما إبتعدت التغير عن المرتكزات الثقافية الرئيسة للأمة قلت المعارضة أوضعفت السبب وراء كل تلك المقاومة يرج إلى ناحية سايكلوجية تتصل بطبيعة الإنسان، ذلك أن الإنسان بطبيعته – خاصة في المجتمعات الأكثر محافظة – يخاف من التغير أياً كان شكله، بل يميل إلى المحافظة وإبقاء الأحوال والأشياء من حوله على حالها.

ذلك أن التغيير بالنسبة له يشكل تحدياً قد يستوجب امتلاك أدوات وأساليب للمجابهة وهو لا يمتلكها، لذا يميل ميلاً طبيعياً تلقائياً لمعارضة ومقاومة ذلك الجديد الوافد من أجل المحافظة على ما عنده من معطيات ثقافية على سبيل المثال، عندما ظهر الإسلام لأول مرة كان المجتمع في شبه الجزيرة العربية جاهلياً، وكانت الممارسات الحياتية جميعها جاهلية، سواء أكان ذلك في النواحي الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها، عارض القرشيون هذا الدين الدين أيما معارضة بل حاولوا القضاء عليه في مهده، كانت ردة الفعل تلك نتيجة الخوف من هذه الدعوة الجديدة الغريبة وغير المألوفة، لكن بعد أن ثبتت القيم والمبادئ والتعاليم الإسلامية الجديدة، وشعر الجميع أنها لا تتعارض مع مصالحهم بل تنسجم معها دخل الجميع في هذا الدين أفراداً وجماعات.

في هذا الإطار، يرى فيلسوف العلوم كارل بوبر Karl Popper [٤] أن مقاومة التغير والتمرد عليه تمثل سمة من سمات الجماعات أو المجتمعات المغلقة كالجماعات القبلية أو جماعات المشعوذين أو المجتمعات الجماعية، بينما يكون التفاعل مع المتغيرات الجديدة والتكيف معها سمة ملازمة للمجتمعات (المفتوحة)،والسبب في كل ذلك – في نظر بوبر – أن الإنسان في هذا الكون محكوم بقانونين رئيسين في كل ما يقوم به من نشاط، أولهما القانون المعياري وثانيهما القانون الاجتماعي. القانون المعياري Natural Law هو قانون الطبيعة، بينما القانون الاجتماعي Social Law هو ذلك النوع من القوانين الذي يحكم حياة الإنسان الاجتماعية بما فيها من عادات وتقاليد وأعراف وغيرها.

قانون الطبيعة قانون مفروض لا يستطيع الإنسان تغييره، أما القانون الاجتماعي غير ثابت ويمكن للإنسان تغييره وتعديله، كلما كانت المجتمعات أكثر استعداداً لتغيير المعايير الاجتماعية الوضعية لتتناسب مع "الحرجية Criticality" التي يسببها وجود القانون الطبيعي جنباً إلى جنب إلى القانون الاجتماعي وما ينجم عن ذلك من صعوبات عملية حيث أن قوانين الطبيعة في كثير من الأحيان

تعوق نشاطات الإنسان كلما إستطاعت الجماعات أن تخطو خطوات كبيرة نحو التقدم. بمعنى آخر كلما إستطاع الإنسان أن يتحايل على القانون الطبيعي المفروض لكي يحقق طموحاته، كلما كان ذلك خطوة كبيرة تجاه التقدم. على سبيل المثال الإنسان في المناطق التي تعاني من شح المياه العذبة ومشكلة العطش، يمكنه أن يخترع من الوسائل ما يعينه على تحلية مياه البحر المالحة ويحولها إلى مياه عذبة للشرب والإستخدام الآدمي والحيواني.

**٢. مرحلة الانتقال (مرحلة التجديد):**

هذه هي المرحلة التي يتم فيها قبول التغير أو الأفكار الجديدة، هي مرحلة حرجة من مراحل التغير حيث تشتد فيها المواجهة والصراع بين أنصار الجديد وأولئك الذين يعارضون ذلك الجديد الوافد، فكل من الفريقين يحاول إبراز نقاط القوى والأسباب الوجيهة لتقبل الجديد من ناحية، أو لمعارضة الجديد من ناحية أخرى، مع مرور الزمن تتكشف ملاءمة الجديد الوافد مع المصلحة العامة لغالبية الناس، ومن ثم تبدأ تدريجياً عملية قبول هذا الجديد والتكيف معه مع محاولة تطويره وتطويعه لينسجم أكثر مع أوضاع المجتمع القائمة. المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي Arnold Toynbee عندما حاول تفسير نشأة الحضارات وتحليل عوامل التقدم والتخلف في حضارات الشعوب، طرح سؤالاً هاماً: لماذا تولد الحضارة؟ وما هو العامل الذي يجعلها تتطور من مجتمع بدائي إلى حضارة؟ أو ما الذي يبعث حضارة وليدة من أخرى هرمة زائلة؟ ويخرج من تساؤله هذا بقانون إشتهر به، هو قانون التحدي والاستجابة، ويعني ذلك أن مدى قدرة المجتمعات على الاستجابة للتحديات من حولها ومن داخلها (الذي ينبعث بوجه خاص من "المبدعين" "والنخب") هو الذي يحدد قدرتها على ولوج الحضارة أو عجزها عنه(٥).

**٣. مرحلة التحويل (مرحلة الدفاع):**

في هذه المرحلة تصل المعارضة والمقاومة للتغير الجديد الوافد إلى أقل مستوياتها، وتظهر علامات واضحة من الضعف والإضمحلال، في ذات الوقت يأخذ الكثير من أفراد المجتمع وشرائحه بتبني هذه الأفكار أو الاكتشافات أو القيم الجديدة التي تغلغلت في حياتهم ويتحول البعض الآخر من طرف المعارضة إلى طرف المؤيدين، هذا يحتم على النخب والقيادات التي تتبنى هذا الجديد المزيد من الإقناع للبقية الباقية من الناس تمهيداً لولوج مرحلة تحويل هذا الجديد الوافد إلى واقع ملموس يمشي على رجلين، لاشك أن هذه المرحلة تعتبر من أهم مراحل التغير لأنها تتطلب من أنصار التغير وقياداته امتلاك قدرات نوعية مميزة للدفاع المقنع عن وجهات نظرها ومبرراتها لهذا التغير الطارئ على أوضاع المجتمع القائمة.

**٤. مرحلة التطبيق (مرحلة الاستقرار أو التبني):**

في هذه المرحلة يستقر التغير بكل مظاهره ويصبح حقيقة عملية لا يختلف حولها كثير من الناس، سواء أكانت مظاهر هذا التغير تاخذ شكل الاكتشاف أو الاختراع أو القيم أو المبادئ أو الأفكار، فانها تستقر كعادة أو اكتشاف محدث أو نظام أو واقع معين لا جدل حوله، وتدريجياً تدخل هذه المظاهر – مادية كانت أم غير مادية – في نطاق الثقافة، وقد تصل إلى اللب الثقافي وتصبح من العموميات الثقافية التي يتعارف عليها ويعمل بها جميع أفراد المجتمع، مثل الدين واللغة.

تجدر الإشارة إلى أن مراحل التغير قد تطول أو تقصر، وقد يكون من الصعب وضع فواصل حديدية محددة بين مراحل وأخرى، فهي جميعها تتسم بالتداخل والاندماج، كما وأنها تحتاج إلى وقت كبير نسبياً حتى تفرز نتائجها المتمثلة في الاختراعات أو الأفكار أو القيم وغيرها، مثال ذلك جهاز التلفاز الذي غير كثيراً من الوسائل والمفاهيم والقيم بدأت فكرة اختراعه عام ١٩٢٢م وظهر الى حيز الوجود عام ١٩٣٤م أي أنه إحتاج إلى إثنتي عشر سنة ليصبح ظاهره واقعة، وهكذا هو الحال بالنسبة لمعظم المتغيرات المادية الثقافية.

**نظريات التغير:**

تواترت النظريات التي حاولت تفسير عملية التغير وأسباب حدوثها، ومن ثم أصبح ديدن العلماء في ضوء تلك النظريات قياس التغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمعات من تلك النظريات:

**١ – نظرية العبقرية:**

من النظريات الكلاسيكية القديمة التي فسرت التغير والظاهرات المرتبطة به، تتلخص النظرية في أن التغيرات التي تطرأ على أحوال المجتمعات وثقافاتها ترجع في المقام الأول إلى عبقرية بعض الرجال أو الأشخاص الذين يتمتعون بدرجة عالية من التميز والعبقرية والإبداع العقلي، الشئ الذي ينعكس بصفة جلية على أوضاع المجتمعات التي عاشوا فيها،إستطاع هؤلاء العباقرة المبدعون تعديل وتغيير المفاهيم والأفكار والتقاليد والعادات والأنماط السلوكية، من أمثال هؤلاء المصلحون والقادة العسكريون والسياسيون والعلماء وغيرهم.

في هذا الإطار، إنتهى قسطنطين زريق من خلال أبحاثه في التخلف والتقدم والمستقبل العربي إلى أن مقياس التقدم يفترض دوماَ شرطاً أساسياً وهو "إيمان الحضارة بالعقل لاكتشاف الحقيقة ولتحقيق الأغراض الإنسانية[٦]". على أنه يفضل الحديث عن مقاييس التحضر ويرى أن أهمها ثمانية: "القدرة التقنية – والزخيرة العلمية الخالصة – والقيم الخلقية – والابتكار الفني والأدبي – والحرية الفكرية – ومدى إنتشار القدرات والقيم في المجتمع – والنظم والمؤسسات السائدة وما تتضمنه من حريات وحقوق – والأشخاص الذين تتمثل القدرات والقيم في سيرهم وفاعليتهم"[٧].

ويحاول من جديد أن يرد هذه المقاييس الثمانية الى مقاييس رئيسة أعم وأشد أصالة تدور حول الإبداع كما يقول، فيري أنها ثلاثة: مقدار الإبداع – وتنوع أشكاله – ومدى انشاره، ونوع الأشخاص الذين يتمثل بهم، كما يتبع طريقاً آخر في التحليل فيرد هذه المقاييس الثمانية إلى أصل واحد جامع: هو مقدار الذي أحرزه أبناء الحضارة وأحرزته الحضارة العامة.

**٢ – النظرية الحتمية:**

في إطار هذه النظرية أن التغير لازم وحتمي في كل المجتمعات عندما تتوافر العوامل والظروف والقوى المساعدة.

عندها يقع التغير بصفة مقررة وموضوعة وجبرية، والحتمية التي وراء كل تغير نوعان: حتمية تطورية وحتمية اقتصادية، فمن زاوية الحتمية التطورية أن كل شئ لابد أن يتغير ويتطور، أي أن الساكن لابد أن يتحرك، وفي الغالب إلى الأحسن والأفضل، من منظور الحتمية الاقتصادية أن التغير لا محالة حادث وواقع نتيجة الضرورة الاقتصادية، مثال ذلك أن المجتمعات التي تكتشف فيها الثروات الطبيعية الهائلة والضخمة والتي بدورها تنعكس على تغير الميزان الاقتصادي فيها لابد أن تزدهر وتتطور.

**٣ – نظرية الانتخاب الطبيعي:**

إستحوت هذه النظرية أفكارها من نظرية العالم الإنجليزي شارلس دارون Charles Darwin (١٨٠٩–١٨٨٢م) في النشوء والتطور والقائلة بأن لبعض السلالات أو الكائنات من الصفات مايجعلها أكثر مواءمة لظروف البيئة المحيطة بها والتي تعيش فيها، وهذه الكائنات هي التي تتفوق على غيرها في التنازع على البقاء، وهذا ما أشار إليه دارون Darwin "بالبقاء للأصلح". معنى ذلك أن التطور يحدث نتيجة للإختيار الطبيعي، أي أن التغير في الأنواع يحدث بانقراض الأفراد الضعيفة والتي لا تتلاءم والتي تعيش فيها، وبذلك تنقرض ولا تورث صفاتها[٨].

في هذا الإطار الداروينى، يرى أنصار هذه النظرية أن التغير يحدث عن طريق عمليات الإختيار ومبدأ البقاء للأقوى والأفضل في كل الأمور الاجتماعية والبيولوجية والسلوكية وغيرها[٩].

**٤ – نظرية التغير الدائري:**

تنطلق هذه النظرية في تفسير ظاهرة التغير من أن التغير في سائر المجتمعات عبر العصور سار في مسارات أشبه بمسار الطبيعة وسننها الكونية من حيث عمومها ودوامها، ذلك أن المجتمعات تتطور وتزدهر وتبلغ شأواً كبيراً من الحضارة والرقي، لكن ما تلبث أن تعتريها مظاهر الخور والضعف والاضمحلال حتى تنحدر وتندثر، ولعل العلامة ابن خلدون قد لخص هذه الفكرة عندما رأى أن الممالك والحضارات تشبه الإنسان في دورتها. فهي تبدأ قوية فتية في شبابها ثم ما تلبث أن ينتابها الضعف في مرحلة شيخوختها، مما ينتج عن ذلك تنوع وتغير في الأحوال والأحداث المصاحبة لأنماط جديدة من الإجتماع البشري وتعاقب الحضارات والعمران[١٠].

**٥ – نظريات التخلف الاقتصادي والاجتماعي:**

تقوم فكرة هذه النظرية على الافتراض المتمثل في أن التخلف وعوامله المادية وغير المادية، بالإضافة إلى عدم قدرة المجتمعات على الإنتاج كماً ونوعاً وبالتالي عدم القدرة على توفير السلع الضرورية، إلى جانب عوامل التخلف المرتبطة بالحياة الثقافية والاجتماعية في المجتمعات، تؤدي الى خلق الظروف التي تجعل من التغير نتيجة حتمية ولازمة، وعندها ينتج عن كل ذلك تغير في النظم والقيم والأنماط السلوكية وبهذا يتغير المجتمع.

في الجانب الاقتصادي، تعتبر اليابان خير مثال حيث أنها حتى نهاية الأربعينات من القرن المنصرم لم تكن تملك أدنى مقومات النهضة الصناعية والاقتصادية، وكانت كل الظروف المحيطة بها: السياسية والاقتصادية والطبعية غير مواتية تماماً، لكنها رغم كل ذلك إستطاعت أن تقف على رجليها وتمسك بزمام المبادرة والنهضة الاقتصادية والصناعية والتجارية. تمثل سر النجاح الياباني في الاهتمام منقطع النظير بالتعليم التقني المتقدم المدعوم بالبحث العلمي والاستعانة بالخبراء الكثيرين في ميادين الصناعة والتصنيع الذين استقدموا من الغرب.

من الدروس المستفادة من التجربة اليابانية "أن مفتاح حضارة هذا العصر يكمن في الدور الرئيس الذي يؤديه التقدم العلمي والتكنولوجي في تحديد درجات تطور المجتمعات، فهو السر في عظمة ما وصلت إليه الدول المتقدمة، وهو العامل الحاسم وراء انتقال بعض الدول التي كانت تصنف إلى وقت قريب بأنها نامية، مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، إلى عتبات الدول المتقدمة[١١].

أما عن التخلف الثقافي في المجتمعات، فانه يتمثل في عدم قدرة مجتمع ما أو جزء من مجتمع ما على استيعاب وتمثيل مظاهر التغير التي تحدث في الجهات أو المجتمعات الأخرى."إن الأجزاء المختلفة للثقافة الحديثة لا تتغير بنفس السرعة... وحيث أن هناك إرتباطاً واعتماداً متبادلاً بين هذه الأجزاء، فان التغير في جزء من ثقافتنا يتطلب تكيفات جديدة باحداث تغيرات أخرى في مختلف أجزاء الثقافة المترابطة"[١٢].

هذا يعني أنه إذا حدث تغير في جزء من أجزاء المجتمع الواحد، فان بعض النواحي الأخرى التي ترتبط بهذه الناحية المتغيرة، لابد لها أن تتغير أيضاً، فاذا لم تتغير تكون قد أصابها التخلف الثقافي[١٣]. مثال ذلك أن المدن قد تنمو وعدد سكانها قد يزداد دون أن يصاحب ذلك تغير في القوانين واللوائح ونظم الحكم والإدارة. كما يلحظ مثل هذا النوع من التخلف الثقافي في المجتمعات التي تقبل التغير الاقتصادي والتكنولوجي الحديث دون أن يصاحب ذلك تغير في النواحي الاجتماعية وفي المعتقدات والعادات والأفكار.

تأسيساً على كل هذا الذي ذكر، وحسب نظرية التخلف الاقتصادي والاجتماعي لابد وأن تولد الدوافع والظروف التي تعزز التغير نحو الأحسن والأفضل.

**عوامل التغير:**

يمكن القول بأن هناك جملة من العوامل والقوى التي تتضافر وتتداخل حتى تفرز التغير في المجتمعات، بعض من هذه العوامل يمكن وصفه بالعوامل النفسية الشخصية، أو البيئية المادية، والبعض الآخر يمكن أن ينسب إلى مؤثرات داخلية أو خارجية، ومن تلك العوامل:

**١ – التقدم العلمي والنمو الفكري:**

لا يختلف إثنان حول الأهمية القصوى التي توليها الدول المتقدمة للعلوم والبحث العلمي،"فقد أصبح التطور الكمي للعلم والتقنية غاية في حد ذاته، بصرف النظر عن الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، وبلغ الاستحسان في هذا التوجه أقصى مداه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت الدول المتقدمة تتسابق في الإنفاق على صناعة العلم والتقنية باعتبارها صناعة ثقيلة، يعول عليها بصورة رئيسية في زيادة القدرات العسكرية والصناعية والاقتصادية"[١٤].

وليس المستغرب أن رصدت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة من الفترات ميزانية للبحث العلمي فاقت ما رصدته مجتمعات العالم كلها لهذا الغرض، وأدى هذا بطبيعة الحال إلى أن تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة في ميادين البحث العلمي والتقني، لدرجة أنها إستأثرت بكافة جوائز (نوبل) في ميادين الفيزياء والكيمياء والطب والفسيولوجيا عام ١٩٨٦م.

**٢ – التغير في أسلوب الإنتاج:**

مما لا شك فيه أن اختلاف الأساليب والطرائق في إنتاج السلع والاختلاف في استعمال الآلات يؤدي بدوره إلى إختلاف وتغير ملموس في طريقة العمل، كما أن استخدام الآلات أو (الماكينة) في الإنتاج يزيد من كمية الإنتاج مع الاقتصاد في الوقت والجهد المبذولين، وهذا بدوره ينعكس في شكل تغير عام في مرافق الحياة المختلفة في المجتمع.

**٣ – التقدم في وسائل الاتصال والانتقال:**

إن التقدم الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال والمواصلات في وقتنا الراهن كان له الأثر الأكبر في إحداث الكثير من مظاهر التغير على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، ومن أمثلة ذلك وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة وما صاحبها من بث مباشر عن طريق الأقمار الإصطناعية، إضافة إلى تقنيات الحاسوب وما يتصل به من ثورة معلوماتية ضخمة، كل هذه الظواهر الاتصالاتية والمعلوماتية والتقنية جعلت العالم الآن أشبه بالقرية الصغيرة.

**٤ – استغلال الثروات الطبيعية:**

تختلف المجتمعات في حجم ونوع الثروات الطبيعية المتوافرة لديها، فهناك الثروات الزراعية بما فيها الأراضي الزراعية الخصبة الصالحة ومصادر المياه العذبة، وهناك الثروات المعدنية مثل: البترول والفحم الحجري والحديد والذهب والنحاس وغيرها، إضافة إلى الثروات الحيوانية والمائية والغابية وغيرها،إن الاستغلال لكل هذه الثروات لاشك أنه ينعكس على شكل تغير نوعي ملحوظ في حياة الناس في مختلف نواحيها حيث أن التنمية الاقتصادية لهذه الثروات ما هي إلا "عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية: المادية والفكرية والروحية والإبداعية المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء"[١٥].

**٥ – ظهور القادة والمفكرين والمصلحين:**

إن من عوامل التغير الفاعلة في أي مجتمع وجود أو ظهور تلك النخب المتميزة والقادرة على التغيير وإدارته، تلك النخب في المجالات الثقافية المختلفة في المجتمع، فمهما يكون شأن الأفراد في بناء مجتمعاتهم وحضاراتهم، إلا أن (المبادرة في الإنشاء الحضاري لا تأتي من الجماهير بل من النخبة"[١٦]، ذلك أن "قدرة المجتمع على التقدم لا يحددها في النهاية مجرد المستوى الثقافي العام للجماهير والوضع التعليمي الشامل للسكان، بل يحددها فوق ذلك ومن قبل ذلك، ما يتوفر في ذلك المجتمع من نخبة ممتازة، في شتى ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية وسواها، فأفراد النخبة هؤلاء يعبرون أولاً عن مدى عمق المستوى الحضاري الذي بلغه بلد معين، وعن مقدار شأوه وسموه، وهم بعد ذلك (الخمائر) الحية الفعالة التي تحرك المجتمع وتحييه، والتي تطلق حركة تكوين المستويات التالية لها والمتتالية بعد ذلك، من القيادات والإختصاصات في شتى المجالات"[١٧].

**٦ – الثورات:**

المتتبع لتاريخ البشرية عبر العصور يلحظ بكل وضوح الأثر الكبير الهائل الذي تخلفه الثورات الكبرى في حياة الأمم والشعوب، فالثورات التي حدثت وتحدث في البلاد المختلفة تعتبر وسيلة هامة في إحداث التغير الشامل والسريع والتحولات الكبرى في أفكار ومفاهيم ومؤسسات وأساليب وأنماط الحياة عند الشعوب، الشئ الذي ينتج عنه تنحي وتلاشي النظم والأساليب القديمة وإبدالها بنظم أخرى تختلف اختلافاً جذرياً وجوهرياً.

ومن أمثلة ذلك في أوروبا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر الميلادي أن "حدثت ثورتان سياسيتان واجتماعيتان بارزتان هما الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية اللتان لهما تأثيرهما البالغ لا في الحياة الفرنسية والحياة الأمريكية فحسب، ولكن في كافة أرجاء الحياة

الغربية... ومن نتائج الثورة الفرنسية والأمريكية أن بدأت تخف وطأة الإقطاع والطبقية والاستبداد السياسي وبدأ الاهتمام بإصلاح أحوال العامة عن طريق تعليمهم وبدأت تظهر بوادر الحياة الديمقراطية الحديثة"[١٧].

**٧ – الحروب:**

الحروب بكافة أشكالها وأنواعها قديماً وحديثاً، وبغض النظر عن ساحتها وأسباب اندلاعها والمآسي الإنسانية التي تخلفها، تمثل عاملاً مهماً من عوامل التغير في كثير من أشكاله ومظاهره، حيث أنها تعطي الغلبة للمنتصر على حساب المهزوم، وبالتالي يفرض المنتصر سيطرته وثقافته وحضارته على المهزوم، فمن خلال الاتصال والتلاقح – طوعاً أو كرهاً – بين ثقافة المنتصر وثقافة المهزوم يحدث التغير الثقافي التدريجي ويرمي بظلاله على كافة مناحي الحياة. على سبيل المثال الحروب وما صاحبها من صراع سياسي وعقائدي واقتصادي منذ أواخر الثلاثينات من القرن المنصرم بين النظم السياسية الديمقراطية والنظم الدكتاتورية كالنظام الفاشي الإيطالي والنازي الألماني مثلاً، وبين النظم الرأسمالية والنظم الاشتراكية والشيوعية كان لها تأثيرها البالغ في كافة جوانب الحياة الأوربية والأمريكية، مما أدى إلى ظهور صور جديدة من أشكال التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

**مظاهر التغيّر:**

إن التغير الذي يطرأ على المجتمعات – أياً كان أسبابه وعوامله – يحدث تغييراً نوعياً ملحوظاً في حياة الأفراد الأفراد ذلك يمكن إرجاعه إلى درجة تفاعل الأفراد في المجتمع مع أشكال التغير التي طرأت على واقعهم الاجتماعي والثقافي، الشئ الذي يولد تدريجياً بعض المظاهر التي ماهي إلا نتائج وآثار للتغير الذي حدث. إن عوامل التغير ترتبط إلى حد كبير إرتباطاً وثيقاً بدور الأفراد الجماعات ومراكزهم ومراتبهم والمؤسسات التي يعملون فيها، ومن ثم إستجاباتهم وتفاعلاتهم مع التغير الحاصل بأشكال ومظاهر مختلفة يمكن ملاحظتها والحكم على مدى تطور وتقدم المجتمع، ومن أمثلة مظاهر التغير تلك:

**١ – التقدم العلمي والصناعي:**

أدى التقدم العلمي والمادي والصناعي في العالم بصفة عامة وما صاحب ذلك من تطبيقات للأبحاث والدراسات العلمية في المجالات الحياتية المختلفة إلى الرخاء والتحسن الواضح في مستوى الحياة العامة على سبيل المثال أحدثت الثورة الصناعية وما صاحبها من ثورة علمية في الغرب تحولات كبرى في الحياة بصفة عامة هناك،"ومن هذه التغيرات إتساع دائرة الطبقة المتوسطة، وإتساع المدن، الهجرة الواسعة إلى المدن، وإتساع قطاع العمال وزيادة الإهتمام برفاهية أسرهم، واتساع نطاق التجارة العالمية، وحدوث شئ من التوازن بين الزراعة والصناعة، وزيادة الطلب على المهارات الفنية والتكنولوجية، وزيادة الإهتمام بعامة الشعب بالحصول على تأييدهم للدولة وزيادة الشعور الوطني داخل كل دولة وإعداد المواطن الذي يؤمن بوطنه ويحارب من أجله".

**٢ – الحياة الأسرية:**

انعكست مظاهر التغير أيضاً في مجال الأسرة من حيث حجمها ومستواها التعليمي والمادي الإجتماعي وغيره، كما انعكس ذلك على وضع المرأة في المجتمع وحقوقها في التعليم والعمل والمشاركة في العمل العام.

٣ – الهجرة بين المدن والريف:

التغير الذي طرأ في مجال الصناعة وعلاقات الإنتاج الجديدة ونمو المدن وسهولة النقل والمواصلات أدى الى الهجرة المتبادلة بين المدن والمناطق، الشئ الذي أدى إلى المزيد من الحراك الاجتماعي والثقافي، بوجه عام طرأ الكثير من التغير للأحسن في أدوار ووظائف مؤسسات المجتمع المدني.

لكن على الرغم من كل هذه المظاهر الإيجابية للتغير في المجتمعات إلا أننا نلحظ بعض المظاهر والإفرازات غير الإيجابية التي صاحبت أشكال التغير، ومن أمثلة سيطرة المادية الصارخة في حياة الأفراد، التفكك الأسري، القلق عند الشباب، إهمال النواحي الروحية والدينية، هذا بالإضافة إلى تفشي روح الأنانية والفردية علاوة على ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة، تشرد الأحداث، الجنوح، البطالة، انشار الطلاق، وإزدياد موجه العنف.

**التربية والتغير الاجتماعي والثقافي:**

التربية في معناها العام والواسع تمثل محاولة لترقية وتعديل السلوك البشري بدرجة تتوافق مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان، البيئة بشقيها الطبيعي والاجتماعي، " معنى هذا أن التربية تعني بالسلوك الإنساني وتنميته وتطويره وتغيره، أي أن هدفها أن تنقل إلى أفراد الجيل الجديد المهارات والمعتقدات والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تجعل منهم مواطنين صالحين في مجتمعهم متكيفين مع الجماعة التي يعيشون بينها، أي أن التربية عملية تعليم وتعلم لأنماط متوقعة من السلوك الإنساني"[١٨].

من هذا المنظور، تعتبر التربية وسيلة هامة وأداة للمجتمع في توجيه عمليات التغير الاجتماعي والثقافي، وفي عقلنة هذا التغير من خلال إكساب الأفراد الفهم والوعي الكافيين بأبعاد التغير الثقافي ومدى موافقته وملاءمته مع واقع المجتمع وأهدافه وتطلعاته المختلفة.

في إطار مفهوم التغير وأسبابه والنظريات التي تفسر حدوثه، يمكن القول أن التربية تسهم في التغير والمحافظة عليه وتنقيته وتطهيره وتحديده، كما تقوم التربية بنفس الدور والوظيفة إزاء التغير الإجتماعي، ولكنها في نفس الوقت لا تتوقف عن إحداث التغيرات والملاءمات في بنيتها وطرائقها وأساليبها، وضعاً في الاعتبار أن العلاقة بين التربية من ناحية والمجتمع وماله من ثقافه من ناحية أخرى تعتبر علاقة جدلية، أي أن لكل من الطرفين أثره في تطور الآخر.

السؤال الملح الذي يطرح نفسه بصرامه هو: كيف يتسنى للتربية – في مؤسساتها المختلفة – إحداث التغير الاجتماعي والثقافي الإيجابي في المجتمع القائم الذي تخدمه؟ في سبيل ذلك التغير المنشود، يمكن القول إذا كان للتربية أن تلعب دوراً فاعلاً في إدارة التغير وتوجهه لصالح المجتمع، فلابد لها في المقابل أن تعدل في فلسفتها وأهدافها ومناهجها ووسائلها بالكم والكيف المناسبين في ظل الإعتبارات التالية:

**١ – بناء قاعدة فكرية مناسبة لإحداث وتفضيل التغير:**

ذلك يعني أن من أول أولويات التربية بناء العقلية المناسبة التي تقوم أسس فكرية واضحة ومدروسة، العقلية التي تطرح معنى التقدم وسبل الوصول إليه، التربية بلا شك تعتبر الأداة الأمثل لذلك فهي التي تمهد الطريق للتغير الاجتماعي والثقافي، ومن أحد وظائفها الابتكارية أن تشجع الاتجاهات الناقدة وتعد الناشئة للتغيير، ومن خلال ذلك تهيئ المجتمع لتقبل الجديد، ومن ثم يتبناه في منظومة قيمه الاجتماعية، لكي تضطلع التربية بهذا الدور، لابد أن تنتهج التربية منهج الديمقراطية والشورى كفكرة مثالية لتنظيم الحياة على منهج التوازن بين الحياة والحرية، وهي طريقة للجهد الموجه نحو تطبيق المبادئ في مسارات عملية، بقدر يكون فيه إرضاء الأغلبية واضحاً. الديمقراطية والشورى ليست فقط فكرة سياسية للحكم بل إنها بالدرجة الأولى صيغة مترابطة لحياة الفرد في نواحيها المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وتطلق العنان لمواهبه وقدراته وإمكاناته حتى يكون الإرادة لإحداث التغير في المجتمع الذي يعيش فيه، ويكون في ذات الوقت مستعداً للتوافق والتناغم مع ذلك التغير وما يدخل من أشكال وإنماط جديدة غير مألوفة في الحياة.

**٢ – تنمية القيم والإتجاهات الايجابية اللازمة لإحداث التغير:**

حتى تتحول الأفكار والكلمات إلى أعمال وأفعال محسوسة وملموسة في واقع الحياة، يتعين على التربية من خلال مؤسساتها وعبر إجراءاتها ووسائلها تأصيل القيم والإتجاهات التي من شأنها تحفيز وشحذ الهمم لإحداث المفيد من التغير، ومن أمثلة ذلك قيم العمل والعمل اليدوي وحب العمل، إتقان العمل، إحترام الوقت والزمن وحسن إرداته، تقدير مساهامات الآخرين، حب العلم والبحث العلمي، الإيمان بثقافة الحوار كأسلوب لحل المشكلات، توخي نتائج البحث العلمي وجعلها قاعدة لصنع القرار مع تأصيل قيم الإنتماء والإعتزاز بالوطن.

**٣ – التعريف المنهجي بالتغير وأبعاده:**

ليس للتغير شكل أو نمط واحد، بل هو يتخذ أشكالاً مختلفة وأبعاداً متباينة يظهر أثرها أحياناً على الجوانب المادية في حياة الناس، أي ثقافتهم المادية، وأحياناً على جوانب ثقافتهم غير المادية مثل القيم والمعايير والإتجاهات السائدة، كما وأن التغير تظهر آثاره بوضوح على المؤسسات والنظم الاجتماعية والثقافية أحياناً أخرى.

هذا كله يلقي على المؤسسات التربوية المختلفة مسئولية بيان الآثار والتداعيات الايجابية والسلبية للتغير عندما يقع، بمعنى آخر أن على التربية أن توفر المعرفة الكافية التي تعين الأفراد على التنبؤ بنوع وشكل التغير وما يمكن أن تكون له من آثار ونتائج ومضاعفات على حياة الأفراد.

**٤ – تكوين العقلية الشاملة:**

إننا نعيش الآن في عصر سمته الضاربة التغير الجذري السريع الذي لم يعرف له التاريخ مثيلاً، والذي شمل شتى ميادين الحياة، بلغت معدلات سرعة هذا التغير مبلغاً نستطيع أن نقول معه أن الإنسان اليوم يصبح كل يوم ليجد نفسه أمام عالم غير الذي نام عنه بالأمس.

هذا العالم المتغير السريع بلا شك يلقي على التربية ومؤسساتها مسئوليات جسام في التكيف والتوافق المدروس مع كل المتغيرات، على التربية أن تعمل إذن لإيجاد الإنسان الموسوعي، الإنسان ذي الإهتمامات والمواهب المتعددة، الإنسان الذي لا يكتفي بتخصصه فقط بل ينظر لهذا التخصص في ضوء إرتباطاته بسائر الفروع والتخصصات الأخرى مع توظيف هذا التخصص لخدمة واقع الحياة الإجتماعية والثقافية الجديدة.

**٥ – تنمية التفكير الإبداعي وطرائقه:**

الإنسان لكي يتحول من دائرة الإستهلاك الى دائرة الإنتاج، عليه أن يحرر نفسه من أنماط التفكير التقليدية المحافظة، التفكير التقليدي المحافظ الذي يراوح مكانه حول المشكلة ويحاول إيجاد المبررات والمسوغات للتكيف معها لا يخدم قضايا التغير الفاعل في المجتمعات ولا سيما مجتمعاتنا العربية والإسلامية. التفكير الإبداعي أو الذكاء المباعد Divergent كما يحلو للبعض أن يسميه – هو وحده الجدير بايجاد الطرائق والدورب والعوالم الجديدة وإرتياد الآفاق والرؤى البعيدة، التفكير الإبداعي الذي يجيب على التربية من الواقع والحاجة لتغيير ذلك الواقع بما يتلاءم مع حياة الناس في واقع آخر أفضل وأحسن.

**٦ – التكامل بين الأصالة والمعاصرة:**

طلب التغير لا يعني التنكر للتراث الثقافي والحضاري، بل يعني ترقية وتطوير ذلك التراث من خلال التعرف على النقائص والثغرات الموجودة من التراث أولاً، ثم بعد ذلك محاولة استكمالها ودعمها من خلال الاستعارة والاقتباس من خبرات الآخرين المختلفة بالقدر الذي لا يتعارض مع المرتكزات والثوابت الرئيسة المبدئية والعقدية وغيرها، في ذات الوقت هذا لا يمنع من أن تقدم الثقافة المستفيدة خير ما عندها للآخرين، هكذا يتم التكامل الواعي بين الأصالة والمعاصرة من ناحية، وبين ماضي الأمة وحاضرها من ناحية أخرى دون أن تفقد الأمة من سيادتها وهويتها الثقافية والحضارية، ليس عيباً أن يستعير الإنسان من خبرات غيره، ولكن العيب أن يحجم عن ذلك، مثله في ذلك مثل النباتات والثمار التي لا تعطي أجود الثمار إلا من خلال عمليات التهجين والتحسين والتطعيم.

من هذا المنطق، ولتعزيز هويتنا العربية والإسلامية لابد أن نطلق لثقافتنا العنان للإنفتاح الواعي على كل ما في العالم من معارف وخبرات حتى تتخير أحسن ما فيها، وفي ذات الوقت لابد من ربط حاضرنا الثقافي العربي الإسلامي بكل جذور الماضي وإنجازات الماضي حتى نكون أكثر قدرة على مواجهة كافة تحديات التغير وسرعة هذا العصر من حولنا.

**الأسس الاجتماعية والثقافية للمنهج:**

الأسس الاجتماعية للمنهج من دراسة التراث الثقافي للمجتمع وقيمه، وعقيدته، ومعاييره التي يريد أن يزود بها أفراده، ومن حاجاته ومشكلاته التي ينشد حلها، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها.

والتعليم ظاهرة اجتماعية مقصودة ومنظمة، وهو نظام مفتوح، أي أنه يتأثر بكثير من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والسيكولوجية ولا يمكن وصفه وفهمه إلا في إطاره الاجتماعي والثقافي.

ولن يفلح أي مجتمع في تقدمه العلمي والثقافي إذا اعتمد على مناهج منقولة من خارج مجتمعه، فكل مجتمع له أسلوبه الخاص في الحياة وفي علاقته الاجتماعية التي تحكم حركته.

فالمنهج لابد أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع، وهو وسيلة قوية للمحافظة على تماسك المجتمع وتدعيم النظام الاجتماعي. والنظام الاجتماعي في الإسلام يقوم على أصول ربانية وفق الشريعة، وليس للتطورات الاجتماعية فحسب، كما هو الحال بالنسبة للنظم الأخرى. بل يقوم على قول المولى عز وجل في كتابه العزيز ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ (سبأ: ٢٨) ثم يقول المولى أيضا في سورة الأنبياء ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ (الأنبياء: ١٠٧) ثم يقول الله جل شأنه في سورة التكوير أيضا ﴿إن هو إلا ذكر للعالمين﴾ (التكوير: ٢٧). لذا ينبغي أن يكون الأساس الاجتماعي للمنهج وفق النظام الإسلامي كما ذكرها مصطفي على القواعد التالية[٢١]:

١- الحكم بما انزل الله.

٢- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣- التكافل الاجتماعي.

٤- الاجتهاد

٥- الجهاد

٦- توظيف العلم في حدود شرع الله.

٧- إسهام المؤسسات الاجتماعية في تحقيق التربية الإسلامية.

**الحكم بما أنزل الله:**

الإسلام يشمل مفهوم الدين من حيث انه تنظيم للعلاقة بين الإنسان وربه عن طريق أداء العبادات، ثم بعد ذلك تنظيم للعلاقات التي تقوم بين الأفراد والمجتمعات مع بعضها البعض. لهذا يمثل دين ودولة، عقيدة ونظام، أخلاق وتشريع، سياسة وحكم، فينبغي أن يقوم المنهج على أساس الأيمان بالله ويستمد نظريته بان الخالق وحده المتصرف في شئون خلقه، فعلى الإنسان أن يمتثل لأمر خالقه في كل ما يريد. لأنه اعلم بما ينفع عباده في شئون دينهم ودنياهم.

والإنسان مها بلغ من العلم لا يمكنه أحاطه بكل ما ينفع الناس لذلك لا يمكن وضع تشريع للناس جميعاً. لذا يجب أن يسهم المنهج في تعديل سلوك الطلاب وفق مبدأ الشورى والعدل والمساواة وقبول الأخر.[٢٢]

**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:**

يجب على المناهج الدراسية أن تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لتحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعي للمجتمع. فيقول المولى عز وجل في كتابه الكريم ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ (آل عمران:١١٠) ويقول المولى عز من قائل أيضا ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأوليك هم المفلحون﴾ (آل عمران: ١٠٤) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم) (صحيح مسلم: ج١، ص٢٣) ونستنتج مما سبق ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يتساوى

الرجل والمرآة بالقيام به، كما يتضح جلياً في قول سبحانه وتعالى ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (التوبة: ٧١)، لذا يجب على الأمة القيام به بالحكمة والموعظة الحسنة.

**التكافل الاجتماعي:**

كل الأمم تحتاج إلى التكافل الاجتماعي لضمان الاستقرار والتقدم والتعاون بين الفرد والجماعة على البر والتقوى والتواصي بالحق والصبر والرحمة واستباق الخيرات، والبر بالفئات الضعيفة والفقيرة، وتوفير فرصة عمل لكل فرد ونحو ذلك. كقول الله عز وجل ﴿وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على ألاثم والعدوان﴾ (المائدة: ٢) ثم قوله تعالى ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ (الأحزاب: ٦) فغاية التكافل إصلاح الناس، وجعلهم يعيشوا مطمئنين، وعقائدهم سليمة، وأهوائهم مستقيمة، ويسودهم العدل وتنظمهم المساواة، وأن يدفع الضرر عن الضعفاء، وينبغي على المنهج الدراسي أن يحقق الغايات التالية [٢٣]:

أن يدرك الطلاب أهمية التكافل الاجتماعي في تكوين اتجاهات موجبة للجماعة.

أن يشمل محتوى المنهج مفهوم التكافل الاجتماعي وأهميته وأشكاله.

أن تقدم خبرات تعليمية متنوعة تسهم في تكوين اتجاهات موجبة نحو التكافل الاجتماعي.

أن تتاح الفرص للطلاب بالقيام بأنشطة اجتماعية تهدف لمساعدة الطلاب الضعاف والفقراء على حل مشكلاتهم.

أن يقوم الطلاب بأنشطة تخدم البيئة وتحقق مصالحها.

**الاجتهاد في الإسلام:**

يعرف بأنه استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الشريعة. من النصوص القرآنية، الأحاديث النبوية، الإجماع، القياس.

ومن واجبات المنهج الدراسي نحو الاجتهاد ما يلي:

أن يهدف المنهج الدراسي لإعداد المتعلم للقيام بالاجتهاد.

أن يتضمن محتواه مفهوم الاجتهاد وأهميته للمجتمع.

توفير الخبرات التي تؤدي إلى تكوين اتجاهات نحو الاجتهاد

أن يهتم بالأنشطة التعليمية التي تسهم لاكتساب مهارات القياس باعتبارها وسيلة للاجتهاد.

**الجهاد في الإسلام:**

هو الاجتهاد في الحصول على ما يحبه الله عز وجل من الإيمان، والعمل الصالح، ودفع ما يبغضه الله سبحانه وتعالى من الكفر والفسوق والعصيان. ولا يقتصر الجهاد في ميدان القتال فحسب بل يشمل جهاد النفس، وجهاد الشر والفساد، وطلب العلم النافع الذي تعمر به الحياة وترقي، وفي هذا السياق يقول الرسول الكريم سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، كما رواه الترمذي (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع). ومن واجبات المنهج الدراسي نحو الجهاد ما يلي:

أن يهدف لإعداد الفرد للجهاد في سبيل الله.

أن يتضمن محتوى المنهج المعلومات والمعارف التي توضح مفهوم الجهاد في سبيل الله والترغيب فيه.

أن يوفر الخبرات الضرورية التي تكسب المهارات التي تمكن المتعلم من ممارسة دوره في الجهاد في سبيل الله.

أن تشجع طرق التدريس ووسائله على طلب العلم والتعمق فيه باعتباره لوناً من ألوان الجهاد في سبيل الله.

أن يهتم بالأنشطة التعليمية التي تعود المتعلم على الصبر، والشجاعة، والتضحية في سبيل الآخرين، والإحسان في العمل.

أن يتعود المتعلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باعتباره ضرورة من ضرورات الحياة الطيبة.

أن يسهم في تعديل الأوضاع الاجتماعية التي لا تستقيم مع منهج الله، كالاستغلال والاستبداد، وإنكار مبدأ المساواة والعدالة بين الناس[٢٤].

**توظيف العلم في حدود شرع الله:**

فضل الله عز وجل أهل العلم عن سائر العباد في قوله سبحانه وتعالى ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون أنما يتذكر أولو الألباب﴾ (الزمر:٩) وقد رفع الله جَل شأنه قدر أهل العلم عن غيرهم من العباد إذ يقول ﴿يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (المجادلة:١) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم) (رواه ابن ماجه).

ولعل السبب يكمن في أن العلم يرفع الأمم للمكانة اللائقة ويساعد الإنسان بالقيام بواجبات الخلافة في الأرض والكشف عن سنن الله وقوانينه في الكون، والتعرف على تطبيقاته في واقع الحياة ومجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، والاستفادة منها في حل المشكلات التي تواجهه، والاستفادة من الثروات التي أوجدها المولى في الطاعة وفق منهج الله سبحانه وتعالى ويقول الله جل شأنه ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون﴾ (النحل: ٨٧)، فيقول أبو الأعلى المودودي بأن المولى لم ينزل الوحي لتدل هذه الكلمات إلى معانيها المعلومة فحسب بل الأمر أعمق من ذلك لان السمع هنا استخدام هذه الطاقة بفاعلية وكفاءة لإحراز العلم والمعرفة التي اكتسبها الآخرون، والبصر معناه تنميتها بما يضاف إليها من ثمرات الملاحظة والتجربة والبحث، والفؤاد معناه تنقيته من البغض والحسد.

فتضافر هذه الكلمات الثلاث مع بعضها البعض، ينجم عن ذلك العلم الذي منّ الله به على بني أدم، وبه استطاع أن يتعامل مع سائر المخلوقات ويسخرها لإرادته.

ومن أمثلة توظيف العلم التوسع في الزراعة، مواجهة التصحر، صناعة الأدوية، إعداد القوى، التغلب على أزمة الغذاء والمياه، مكافحة التلوث البيئي... ونحو ذلك.

ومن أبرز واجبات المنهج الدراسي لتوظيف العلم ما يلي:

التأكيد على أن العلم وسيلة لإعمار الأرض وفق منهج الله.

أن يتمشى محتوى المنهج مع التطورات التكنولوجية والعلمية.

اعتماد طرق التدريس على الفهم وحرية التفكير.

إعادة النظر في مناهج التعليم العام بصورة عامة، بحيث تسهم لمعرفة الطلاب بالمنهج القويم وفق شرع الله.

ربط العلوم مع بعضها البعض لتسهم في معرفة الكون وأسراره وطاقاته، بتذكر خالق الكون والشعور بجلاله.

أن يتضمن المحتوى على العلم النافع القابل للتطبيق[٢٥].

**إسهام المؤسسات الاجتماعية في تحقيق التربية الإسلامية:**

التربية بلوغ الإنسان حاله كماله تدريجيا ليصبح إنسان صالح فيتم ذلك من خلال التالي:

الأسرة: لقد اهتم الإسلام بالإنسان وخلقه في أحسن تقويم، لذا اهتم بالأسرة لأنها النواة الرئيسة للإنسان ويقول المولى سبحانه وتعالى في محكم تنزيله ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (الروم: ٢١) والرسول الكريم أهتم بالأسرة والأسس التي يتم بها اختيار الزوجة الصالحة والبعد عن خضراء الدمن كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم الحسناء في منبع السوء.

١- المسجد: يعتبر المسجد أول مؤسسة تربوية اجتماعية، تجمع المسلمين على أمورهم، وتربيتهم على الفضيلة ومكارم الأخلاق، وحب العلم والمعرفة، وتعليمهم القران وعلومه، والفقه والحديث، وجميع ما يحيط بحياتهم اليومية.

٢- المدرسة: ظهرت المدرسة نتيجة للتطورات المتعددة والمتنوعة واتساع الحياة، لذا أصبحت الأسرة وحدها غير قادرة للقيام بعملية التربية، ومن هنا نبعت الحاجة إلى المدرسة كمؤسسة تربوية تعمل على التربية بطريقة مقصودة المفاهيم والمهارات والعادات والاتجاهات والقيم التي ينشدها المجتمع، فينبغي أن تستند المناهج الدراسية إلى المبادئ الإسلامية لتحقيق الأهداف التربوية وفق منهج الله وشريعته.

٣- وسائل الإعلام: يعتبر الإعلام من الوسائل التربوية التي تؤثر في حياة الفرد إيجابا أو سلباً في نقل المعرفة من مصادر متنوعة نتيجة الانفجار الهائل للمعرفة والانتشار السريع للقنوات الفضائية، أصبح ذو تأثير كبير علي الثقافات الاجتماعية المختلفة، لذلك يحتم على المنهج المدرسي أن يتسم بالمرونة والتجديد ليواكب مستجدات الحياة.

**الهوامش والمراجع**

١. النجيحي، محمد لبيب، **الأسس الاجتماعية للتربية**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩١م، ص ١٨٠.

2. Kilpatrick, W.H. **Philosophy of Education**. New York: Mac Millan Co., 1956, P. 79.

3. Kluckhon, c& Kelley, W. **(The Concept of Culture**) in linton, R., (ed). The science of Man in the World crisis. New York Univ. Press, 1945, P. 97.

٤. أنظر فكرة (الثنائية الحرجة) Critical Dualism في: Popper, K., The Open Socity and its Ememies, vol."1". Padstow: T.J.Press. U.K., 1966, PP.57-85.

٥. زريق قسطنطين، **مطالب المستقبل العربي:** هموم وتساؤلات، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣، ص ١٥٢.

٦. زريق قسطنطين، **في معركة الحضارة:** دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص ٢٦٦.

٧. المصدر السابق، ص ٢٧٨.

٨. عبد العال، حسن، **مقدمة في فلسفة التربية الإسلامية**، الرياض: دار عالم الكتب والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص٤٣.

٩. هيربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠ – ١٩٠٣م) مربي إنجليزي يعتبر من أكثر المؤيدين لنظرية شارلس دارون Darwin في النشوء والتطور. من مؤسسي المذهب الوضعي، كان أول من فسر النظرية التطورية تفسيراً علمياً وطبقها على علم الإجتماع. في عام ١٨٥٢م نشرمقالته الشهيرة (فرضية التقدم) التي طرح فيها نظرية التطور العضوي بعد أن أدرك بأن فكرة التطور تكمن في الصراع من أجل البقاء من أبرز مؤلفاته (فرضية التقدم) ١٨٥٢م، (مبادئ علم الاجتماع) ١٨٧٤م، (مذهب الفلسفة التركيبية) ١٨٦٢م، ١٨٩٦م، كان سبنسر أول من طبق نظرية التطور على المجتمع البشري، بعد أن طبقها سارتر على الطبيعة.

١٠. ابن خلدون، عبد الرحمن: هو العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢هـ/٨٠٨هـ) صاحب المؤلف المعروف (العبر وديوان المتبدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) وهو من سبقه أجزاء أشهرها الجزء الأكبر الذي يعرف بمقدمة ابن خلدون. في المقدمة ذهب ابن خلدون إلى أن الدولة تمر في الغالب في خمسة أطوار هي: طور ينزع فيه الملك من أيدي الدولة السابقة، ثم في الطور الثاني يستبد الحكام بالملك، والطور الثالث هو الفراغ لتحصيل ثمرات الملك مما ينزع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت. والطور الرابع هو طور الخنوع والمسالمة وإقتفاء السلف وتقليدهم والطورالخامس هو طور الإسراف والتبذير والإتلاف مما يؤدي إلى ظهور عوامل الإنحلال والإنهيار وفي كل هذه الأطوار يتغير المجتمع.

١١. القصير، توفيق أحمد، "**الأمة وقضية الأمة**". رسالة الخليج العربي، العدد ٣٧، السنة الحادية عشر، ١٤١١هـ، ص ٢.

12. Ogburn, W.F., Social Change, New York: Huebeck, 1922, PP. 200-201.

١٣. وليام أوجبرن William Ogburn هو صاحب النظرية التي عرفت بنظرية التخلف الثقافي Cultural lag، والتي تتلخص في أن عناصر الثقافة تتغير بنسب متفاوته، فالعناصر المادية في التراث الثقافي تتغير سرعة أكبر من العناصر المعنوية، واعتبر أوجبرن العناصر المادية (متغيراً مستقلاً) بينما العناصر المعنوية (متغيراً تابعاً). للمزيد من التفاصيل حول النظرية يمكن الرجوع إلى: Ogburn, W.F. Social Change, New York: Huebeck, 1922.

١٤. باشا، أحمد فؤاد، **(إشكالية التحيز في تاريخ العلم والتقنية)** في: عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز، القاهره: المعهد العلمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين، ١٩٩٥م، ص ٣٨٤.
١٥. أبو العينين، علي خليل، **التربية الإسلامية وتنمية المجتمع المسلم**، الركائز والمضامين، المدينة المنورة، مكتبة إبراهيم حلبي، ١٩٨٧م، ص ١٥.
١٦. زريق قسطنين، المرجع السابق، ص ٢٠٣.
١٧. عبد الدائم، عبد الله. **نحو فلسفة تربوية عربية. بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م، ص ٢٥٥.
١٨. الشيباني، عمر محمد التومي، **تطور الأفكار والنظريات التربوية**، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٥م، ص ٣٠٦.
١٩. المرجع السابق، ص ٢٠٨.
٢٠. النجيحي، محمد لبيب، المرجع السابق، ص ١٣.
٢١. مصطفي، صلاح عبد الحميد، **المناهج الدراسية، عناصرها وأسسها وتطبيقاتها**، الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٠م، ص ٩٨.
٢٢. المرجع السابق، ص ١٠٠.
٢٣. عثمان، إبراهيم عثمان حسن، **المناهج المعاصرة**، مطابع جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م، ص ٤٠.
٢٤. المرجع السابق، ص ٤١.
٢٥. مصطفي، صلاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٠١.